أليسيا رويز برافو

باحثة في العلاقات الدولية - معهد برشلونة للدراسات الدولية.

إدراك سلبي:

توجهات الرأي العام إزاء الفساد في أمريكا اللاتينية

أدى انكشاف أحدث قضايا الفساد في البرازيل، ممثلة في قضية مجموعة بتروبراس الحكومية النفطية، وامتداد تداعياتها لدول أخرى في أميركا اللاتينية، بسبب تورط شركة تيكنت الأرجنتينية وقطاع الأشغال العامة في ميناء ماريل الكوبية، إلى تصدر قضية الفساد المشهد السياسي في معظم دول أميركا اللاتينية، غير أن هذه القضايا مثلت، للأسف، استمرارية للتوجه الذي امتد على مدار العقود الماضية في القارة ممثلاً في استشراء الفساد.

وفي هذا السياق، لا تقف تأثيرات الفساد عند حد الخسائر المادية فقط، إلا أنها تؤثر بشكل كبير على اتجاهات الرأي العام ومدركاتها عن حجم الفساد بدولهم، وهو ما يركز عليه التحليل الحالي، من خلال الاعتماد على تقارير منظمة لاتينو بارومترو، ومنظمة الشفافية العالمية عن الفساد، وذلك من أجل الخروج بتقييم مناسب لاتجاهات الرأي العام عن الفساد خلال العقدين السابقين في المنطقة.

أولاً: مؤشرات قياس الفساد في أمريكا اللاتينية

قبل البدء في استعراض اتجاهات الرأي العام في أمريكا اللاتينية عن الفساد، يجدر بنا تحديد مفهوم الفساد، غير أن إيجاد إجماع حول تعريف ماهية الفساد يعد أمراً معقداً، كما هي الحال في العلوم الاجتماعية، ولذلك سيتم الاعتماد على التعريف التقليدي الذي وضعه جوزيف س. ناي، وهو أن "الفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية التي يقتضيها شغل منصب عام (سواء بالانتخاب أو التعيين)، وذلك بسبب ثروة أو مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو شللية"، كما يمكن تعريفه على أنه: "سلوك يخرق القواعد العامة التي تحظر ممارسة أنواع خاصة من النفوذ الذي يراعي المصلحة الخاصة"[1].

ويؤثر الفساد سلباً على الديمقراطية في أميركا اللاتينية، خاصة أن وجوده لا يأخذ شكلاً واحداً أو يقتصر على طبقة بعينها، إذ إنه يمتد من بيروقراطية الدولة إلى القطاع الخاص، وكذلك ما بين الطبقات العليا والدنيا في هيكل السلطة السياسية والاقتصادية القائمة، ومن ثم فإن السيطرة على انتشاره لا تعد بالأمر اليسير، خاصة أنه يمتد إلى عصب المجتمع.

وتعد قضية الفساد في أمريكا اللاتينية واحدة من أقدم القضايا المزمنة في العديد من دول المنطقة، ولذلك يتم إجراء استطلاعات منتظمة لتحديد مدركات الرأي العام عن الفساد، وهو الأمر الذي يعكس بالتبعية ثقتهم في حكوماتهم، ومدى خدمتها للصالح العام، وكذلك مدى الحوكمة والديمقراطية التي يدركها المواطنون.

ويوجد مؤشران يعتبران من أهم المؤشرات التي تتابع عن كثب اتجاهات الرأي العام ومدركاتها عن الفساد في دول أمريكا اللاتينية هما:

- مؤشر منظمة لاتينو بارومترو، إذ تشكل أهم قاعدة بيانات للرأي العام الناطق بالإسبانية، كما أنها الوحيدة التي تقوم بإجراء استطلاعات للرأي العام في منطقة أميركا اللاتينية. ويزيد عدد البلاد التي تشملها هذه الاستطلاعات سنة بعد سنة، كما أنها تطور من الأسئلة المطروحة في كل سنة.

• "مؤشر مدركات الفساد" (Corruption Perception Index) الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، والتي تتيح بعض النتائج عن عدة دول بالمنطقة، ويقوم المؤشر بتصنيف الدول بحسب درجة الفساد المنتشرة في المناصب الحكومية والسياسيين كما يدركه العامة، وذلك من خلال استطلاعات الرأي العام التي تقوم بإجرائها خبراء ومؤسسات خاصة، وتحصل البلدان الأكثر فساداً على مجموع نقاط قريب من الصفر على المؤشر، أما الدول التي تتسم بمحدودية الفساد بها، فتحصل على نقاط تقترب من الرقم 10.

وفي هذا الصدد، سوف تتم الإشارة لتقارير منظمتي لاتينو بارومترو والشفافية العالمية عن الفساد في دول أمريكا اللاتينية، لتحديد توجهات الرأي العام عن الفساد، وكذلك للوقوف على القطاعات الأكثر فساداً من وجهة نظر شعوب أمريكا اللاتينية.

ثانياً: إدراك الرأي العام للفساد في أمريكا اللاتينية

في العام 2000، استند مؤشر "مدركات الفساد" إلى معطيات من 90 بلداً، وفيه تحتل تشيلي المرتبة 18 (بمجموع نقاط قدره 7.4 من أصل 10)، في حين حلت بلدان أمريكا اللاتينية، مثل الإكوادور وفنزويلا في مرتبتين متدنيتين، هما المرتبة 74 والمرتبة 71 وبمجموع نقاط قدره 2.6 و2.7، وهو ما يعني أنهما تقتربان من مراتب البلدان الأكثر فساداً.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه في السنوات التالية وهي 2004 و2008 و2013 و2014، حافظت كل من تشيلي وأوروغواي على مرتبة مقبولة، فقد تغيرت مرتبة كل من البلدين فيما بين المرتبة 19 و28، وذلك من بين 145 بلداً في 2004، ومن بين 180 بلداً في 2008، ومن بين 175 بلداً في 2013 و174 بلداً في 2014.

وفي المقابل، نجد أن مدركات الرأي العام عن الفساد في دول، مثل باراجواي وفنزويلا كان سلبياً على مدار سنوات، فوفقاً لهذا المؤشر، احتلت باراجواي المرتبة الـ 140 من إجمالي 145 دولة، إذ حصلت على 1.9 نقطة فقط، أما فنزويلا، فقد تدهورت مرتبتها على سلم المؤشر، وأصبحت البلد الأكثر فساداً في أميركا اللاتينية ما بين عامي 2008 و2014، ولم يتجاوز مجموع نقاطها 2 من أصل 10[2].

من جهة أخرى، قامت منظمة "لاتينو بارومترو" غير الحكومية في العام 2000، بإجراء استطلاع للرأي شمل حوالي 17 بلداً في أميركا اللاتينية، وفيه تم اختيار عينة من هذه الدول عددها 18.125 فرد أجريت مقابلة معهم، وهذه الدول هي: نيكاراغوا، باراغواي، بوليفيا، بيرو، غواتيمالا، كولومبيا، كوستاريكا، بنما، البرازيل، الأرجنتين، إكوادور، السلفادور، أوروغواي، المكسيك، تشيلي، هندوراس وفنزويلا.

وأشارت نتائج التقرير على مستوى الإقليم عامة إلى أن 82% من المشاركين في الاستطلاع اعتبروا أن مشكلة الفساد "خطيرة جداً"، في حين أن 75% منهم أعربوا عن اعتقادهم بأن الفساد "قد تزايد كثيراً"، وكانت بوليفيا نموذجاً على مثل هذا الاتجاه، حيث ارتفعت نسبة الذين يدركون تزايد الفساد من 73% إلى 82% ما بين العامين 1998 و2000.

أما البلدان التي كان الرأي العام يرى فيها أن الفساد يتناقص في الفترة ما بين 1998 و2000، فكانت بيرو (من 69% إلى 56%)، وفنزويلا (من 94% إلى 54%)، وعلى الرغم من أن اتجاهات مدركات الفساد تحسنت نوعاً ما في بعض البلدان، فإن نسبة من يرون أن هناك فساداً ظلت كبيرة وتجاوزت الخمسين بالمائة، ولذا كان هناك إدراك بأن هذه المشكلة واحدة من بين أهم المشكلات التي من الضروري حلها على المستوى الإقليمي[3].

وبعد أربع سنوات، أي في العام 2004، تمت إضافة جمهورية الدومينيكان إلى استطلاع الرأي، كما ارتفع عدد المقابلات أثناء الاستطلاع إلى 19.965 مقابلة، وقد أشارت النتائج إلى أن ارتفاع درجة الفساد التي كان يدركها المواطنون وصعوبة التخلص منها، حيث أشار 37% من السكان إلى أنه لن يتم القضاء على الفساد، في حين رأى حوالي 35% من السكان أنه من الممكن استئصال الفساد في فترة تقل عن 20 عاماً، بينما رأي 17% أنه من الممكن استئصال الفساد، ولكن في فترة زمنية تزيد على العشرين عاماً.

> يؤثر الفساد سلباً على الديمقراطية في أميركا اللاتينية، خاصة أن وجوده لا يأخذ شكلاً واحداً أو يقتصر على طبقة بعينها، إذ إنه يمتد من بيروقراطية الدولة إلى القطاع الخاص، وكذلك ما بين الطبقات العليا والدنيا في هيكل السلطة السياسية والاقتصادية القائمة، ومن ثم فإن السيطرة على انتشاره لا تعد بالأمر اليسير.

وفي حين أن 53% من سكان كل من كوستاريكا وإكوادور يعتقدون أن الفساد لن يتم استئصاله على الإطلاق، فإن 14% فقط من سكان أوروغواي وفقوا على هذا الرأي[4].

ثالثاً: الفئات الأكثر فساداً

تناولت المؤشرات بعض الأسئلة عن احتمالات فساد فئات معينة من المسؤولين الحكوميين، مثل رجال الشرطة، أو الوزراء، أو مسؤولي الخدمات العامة، ونجد أن هناك بلدين يتصدران أعلى المراتب فيما يتعلق بإمكانية رشوة أي من الفئات الثلاثة السابق ذكرها، وهما المكسيك وباراغواي.

وفيما يتعلق بإمكانية رشوة شرطي، نجد أن 65% من سكان المكسيك و58% من سكان باراغواي، اعتبروا أنه من الممكن رشوة شرطي، تليهما الأرجنتين في المرتبة الثالثة (57%)، بينما تأتي السلفادور في آخر القائمة، حيث يرى 20% فقط من السكان إمكانية رشوة شرطي.

وحول إمكانية رشوة قاض، تتقدم كل من المكسيك وباراغواي الاستطلاعات، حيث إن 58% من المكسيكيين و55% من سكان باراجواي يوافقون على إمكانية حدوث

ذلك، بينما تأتي الإكوادور في المرتبة الثالثة (48% من السكان يتفقون مع هذا الرأي)، أما في تشيلي فإن 20% فقط من السكان يعتقدون بإمكانية رشوة قاض.

وحول إمكانية رشوة شخص يعمل في وزارة، تتصدر كل من باراغواي والمكسيك قائمة البلدان في هذا الاستطلاع، إذ يعتقد 56% من السكان في البلدين أنه من الممكن رشوة شخص يعمل في وزارة، وحلت الأرجنتين مرة أخرى في المرتبة الثالثة (50% من السكان يتفقون مع ذلك الرأي)، وجاءت تشيلي في المرتبة الأخيرة (19% من السكان).

وتبين نتائج هذه الاستطلاعات مدى انتشار الفساد بين سكان دول أمريكا اللاتينية، وتجذره في ثقافتها، غير أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار أن مدركات الرأي العام عن الفساد كان مبالغاً فيه مقارنة بحجم الفساد الحقيقي أثناء تلك السنوات.

وإذا اتخذنا العام 2008 كمرجع، فإن الرأي العام أجمع على أن حجم الفساد في بلادهم قد تزايد. وعلى سبيل المثال، اعتبر 54% من سكان أميركا اللاتينية أن فساد السياسيين أكبر من فساد بقية شرائح المجتمع، ويتفق 74% من سكان في باراغواي مع هذا الرأي، وذلك في مقابل 68% في كولومبيا و66% في البرازيل و26% في أوروغواي.

ومن الملحوظ أنه عندما تم توجيه السؤال التالي: "هل تعتقد أن هناك أي تقدم في عملية مكافحة الفساد؟"، بقيت النتائج مشجعة، حيث يعتقد 59% من سكان كولومبيا أن هناك تقدماً في مكافحة الفساد، في مقابل 58% في أوروغواي و49% في إكوادور، لكن هذه النسبة تنخفض إلى 17% فقط في بيرو[5]، وفيما يتعلق بالسؤال التالي: "هل أنت على علم بأي فساد؟"، وأجاب عليه 53% من المشاركين من البرازيل بـ نعم، مقابل 28% في المكسيك و22% في فنزويلا.

وأخيراً، فإن أحدث استطلاع للرأي أجرته منظمة لاتينو بارومترو ونشر نتائجه في العام 2013، تم اختيار عينة حجمها 20.204 لتعبر عن 600 مليون نسمة، ومن بين الأسئلة التي تم طرحها في هذا الاستطلاع برز السؤال التالي: "ما هي المشكلة الرئيسية في بلدك؟"، وهو سؤال اختلفت الإجابة عنه من دولة لأخرى، فعلى الرغم من أن الفساد كان مشكلة في هذه الدول، فإنه لم يكن المشكلة الرئيسية، إذ اعتبر 20% من سكان كوستاريكا أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية في بلادهم، بينما جاءت هندوراس في المرتبة الثانية (11% من عدد السكان)، تليها البرازيل وكولومبيا بنسبة 10% فقط.

وإجمالاً، احتل الفساد المرتبة الثالثة بين أكبر مشكلات المنطقة بعد المشكلات الاقتصادية وجرائم الأحداث، لكنه احتل المرتبة الخامسة في الأرجنتين والمكسيك[6].

خاتمة

لايزال الفساد، يشكل تهديداً للديمقراطيات الهشة في دول أمريكا اللاتينية، ويبقى من العقبات الكبيرة التي تعترض إمكانية الحكم الرشيد في هذه المجتمعات، ومن أحد الأسباب الرئيسية وراء استشراء الفساد هو الإفلات من العقاب، وهو مشكلة بنيوية، تعاني منها كل دول القارة، وتسببت في زيادة الفقر واللامساواة الاجتماعية والعنف.

ومن أجل تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد، فلابد من إصلاحات تطال مؤسسات الدولة ذاتها، وهي الإصلاحات التي تم تأجيلها مرات عديدة في عدد كبير من بلدان هذه المنطقة، وبدونها، ستفشل عملية مكافحة الفساد.

كما أنه من الضروري التغلب على الاتجاه التقليدي القائم على سن القوانين من أجل حل المشكلات، وذلك من دون الاهتمام بقدرة الدولة على معاقبة الذين ينتهكون القانون، ولذلك فمن الضروري أن يتم تعزيز استقلالية السلطة القضائية لضمان المساواة في الخضوع للمساءلة وللقانون.

1- Nye, J. S., Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis, **American Political Science Review**, Vol. 61, No. 2, 1967, pp. 416-427.

2- Corruption Perception Index (CPI) 2000. **Transparency International**: The global coalition against corruption. Last accessed, February 6, 2015: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2000/0/

Corruption Perception Index (CPI) 2004. **Transparency International**: The global coalition against corruption. Last accessed, February 6, 2015: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2004/0/

Corruption Perception Index (CPI) 2008. **Transparency International**: The global coalition against corruption. Last accessed, February 6, 2015: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2008/0/

Corruption Perception Index (CPI) 2013. **Transparency International**: The global coalition against corruption. Last accessed, February 6, 2015: http://www.transparency.org/cpi2013/results

Corruption Perception Index (CPI) 2014. **Transparency International**: The global coalition against corruption. Last accessed, February 6, 2015: http://www.transparency.org/cpi2014/results

3- Latino Barómetro 2000 Report. **Latino Barómetro Database**. Last accessed, February 6, 2015: http://www.asep-sa.org/latinobarometro/LATBD_Latinobarometro_Informe_1999_2000.pdf

4- LATINOBARÓMETRO 2004: UNA DÉCADA DE MEDICIONES, **Latino Barómetro Database**, 2004. Last accessed, February 6, 2015, (P. 52), accessible at: http://www.purochile.rrojasdatabank.info/inf2004l.pdf

5- Latino Barómetro 2008 Report, **Latino Barómetro Database**. Last accessed, February 6, 2015, (P. 47), accessible at: http://www.latinobarometro.org/docs/INFORME_LATINOBAROMETRO_2008.pdf

6- Latino Barómetro 2013 Report, **Latino Barómetro Database**. Last accessed, February 6, 2015, (P. 62), accessible at: http://www.latinobarometro.org/documentos/LATBD_INFORME_LB_2013.pdf